قائد اللواء الثاني صاعقة يكتب في ذكرى استشهاد نجله الشهيد عبدالله محمد الحالمي

الأمناء / كتب / أبو بكيل الحالمي

في الساعة الحادية عشر وثلاثين دقيقة في يوم الجمعة بتاريخ 2019/3/15م في مستشفى النقيب بالعاصمة عدن، انتقلت روح ابني الشهيد عبدالله محمد محسن مهدي يحيى إلى بارئها، وبعد ساعة ونصف من انتقالها وعند دخولي قسم العناية المركزة كعادتي لألقي عليه نظرة فوجئت فوجدته جثة هامدة.

فلم أستوعب المشهد الصادم وكأنها صاعقة ألمّت بي وبأمه وإخوانه وأهله وكل معارفه، عشرون عاماً عاشها مع والده وأمه وإخوانه وأهله كأمانة حطها الله سبحانه وتعالى، اليوم الأحد تاريخ2020/3/15م اكتمل عاماً كاملاً على رحيل ابني الشهيد ، ولن تفارقنا ذكرياته ثانية واحدة . عاماً كاملاً وإنّا على فراقك لمحزونون.

بعد أن أخذ الله سبحانه وتعالى أمانته وفي هذه الساعة الذي لا يعلم بحالنا إلا الله علّام الغيوب، نرفع أكفنا إلى السماء تضرعا إلى الله سبحانه وتعالى أن يسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا، وأن يجعله شفيعا لنا يوم القيامة، وسنظل نتذكر كلماته (وداعاً وإلى الأبد أمي وأبي). رحمة الله تغشاك ابني الشهيد، ستظل ساكناً في قلوبنا طيلة ما حيينا، فلن تفي الكلمات ولن تجف الأقلام عن التعبير بما داخلي من اشتياق ولهفة بالنظر إليك..

إنا لله وإنا إليه راجعون.
العميد/ محمد محسن مهدي أبو بكيل
قائد اللواء الثاني صاعقة

عن حكومة الفاسدين و التجار

خالد السنمي

قوانين الدولة في كل بلدان العالم هي من تنظم حركة التجارة وعلى أساسها يتعامل التجار ورجال الأعمال، والقوانين نفسها هي من تنظم كافة الدوائر الأخرى إلا في بلادنا الوضع مختلف تماما فالتاجر هو من بفلوسه يحاول كسب قيادة الدولة، بفلوسه، ثم بفلوسه يشتري منصبا يناسب تجارته و يوافق أعماله، ثم يبدأ التاجر بتفصيل قوانين تناسب هواه وتجارته ويجعل الدولة فقط تصدر القوانين وتظهر أمام البسطاء وعامة الشعب وكأنه هي من تدير البلد وهي من تصدر القوانين التي بقدرة الله تزعج كافة المواطنين وترضي تاجر يشاطر بعض رجال الدولة فتات أمواله مقابل ترك له حرية التصرف وحرية القرار وحرية البيع والشراء وكذلك إعفاء من الضرائب والجمارك ومحاولة تحويل منشئات الدولة إلى مباني تابعة له.

أعتقد بأنكم لم تفهموا كلامي أو لم تتبين لكم الصورة بالشكل المطلوب، دعوني أقرب لكم المسافة قليلا، فمثلا تاجر المشتقات النفطية أحمد العيسي من سنوات والمصافي وشركة النفط وزارات تابعة له، وهو التاجر الرسمي نفسه والوحيد يبيع بكيفه ويمنع بكيفه ويا ويل من يوقف بطريقة، لا يدفع جمارك ولا ضرائب ولا إيجارات المصافي، ولا في قانون قادر يقف بطريق الرجل، وحتى المناقصات تتفق الحكومة مسبقا مع العيسي حول الصيغة والسعر والكمية ثم يدخل الرجل المناقصة بكافة شركاته محاولا الفوز على نفسه وكسب المناقصة التي لا يوجد منافس سواه وحده لا شريك له، ومع ذلك صدقنا المناقصات والأسعار وكان الناس يتخيلوا أن كل الذي يحصل وفقا لقوانين وقرارات الدولة وليست الدولة من سنت قوانين وفقا لمزاج ورأي العيسي.

ربما لن تصدقوا كلامي لكن أقسم باليمين المغلظة بأن توجيهات رئاسية كانت تفرض على مدراء شركة النفط تطلب منهم التوقيع على أوراق بياض وتسليمها للعيسي يكتب المناقصة المناسبة والسعر المناسب وخصوصا حين تأخذ منه (بالأجل)، إلى أجل غير مسمى، وحين كانوا يرفضون تأتيهم توجيهات من الرئاسة تقول وقعوا ونحن نتفق معه، أغلب الديون كانت توقيعات والتاجر قلده الله يعني يكتب السعر اللي يشوفه ما فيش مشكلة ممكن يزيد صفر أو صفرين براحته، قد الحكومة وثقت فيه وهوه وضميره، وبعد هذا كله كلما قام مسؤول ومسك ملف المشتقات يحنق العيسي و يعصب ويوقف على البلد النفط و تنطفئ الكهرباء و تضيق المدينة و يتعطل الزبادي والكيك بالثلاجات وتعفن الصانونة و تتوقف الحركة ويرجع قادة الحكومة يراضوه عند الله ثم عندك كفاية عذاب خلاص المعذرة منك غلطة وما تتكرر وبعد ما يبتسم العيسي ساعة ونص أو ساعتين وتشوف البريقة تخرج منها قواطر مليان وتسمع خبرا عاجلا انفراج أزمة المشتقات النفطية في عدن وجلسنا سنين على ذَا الحال!

حتى تولي الدكتور معين منصب رئيس الوزراء ومنذ ذلك الحين وعينه على المشتقات ودخل بخلافات شديدة مع العيسي ورفاقه ورغم الترغيب والترهيب إلا أنه لم يرضخ واستطاع إصدار قرار في كسر احتكار المشتقات النفطية القرار أسعد الكثير و تفاءلوا خيرا أن مرحلة العيسي انتهت، وأن المجال متاح أمام رجال الأعمال إلا أن ذلك لم يحصل وعمد وزراء وقادة في الدولة إلى إفساد القرار ومنح العيسي حق الاحتكار لكن شركة فامبا غامرت بملايين الدولارات و دخلت سوق المشتقات لكنها قبل صراع الاقتصاد دخلت في صراع و متاهات جانبية رغم انها دخلت بطرق قانونية ولكن من يجهلون القانون حاولوا إفشالها فبعد الصراع المستميت تم تحويل القضية إلى المحكمة التي حكمت لصالح شركة « فامبا» لكن القرارات لم ترَ النور حتى اليوم ولَم يسمح في إفراغ شحنة المشتقات النفطية فالسوق بنظر الفاسدين ملكية خاصة للعيسي وأذنابه ولكن يجب أن يدركوا بأن الوطن ليس ملكية خاصة لهم وأن الأرض التي يسيرون عليها ارتوت بدماء الشهداء والأبطال وأن المقاومة لن تصمت حيال كل هذا الفساد والتجاوزات، لسنا مع تاجر محدد نحن مع من يساهم في إعانة الناس وتخفيف معاناتهم.

«القائد العمري» يواجه حربا مع الحوثي وحصارا من الشرعية وخذلانا من التحالف!

كتب/ماجد الداعري :

تجهد شرعية المنفى نفسها جاهدة كي تفقد الرئيس هادي آخر قائد جنوبي رفيع ما يزال ثابتا متمسكا بشرعيته على الأرض ومبقيا على حبل ود وتفاهم قواسم وطنية مشتركة مع الانتقالي الجنوبي، وتلفيق مئات التهم الوهمية بحقه، بجريرة ارتكابه جرم اللقاء بقيادة المجلس قبل أيام، للتنسيق العسكري المشترك حول التحديات والمخاطر المتربصة اليوم بالجنوب والمناطق المحررة من الميليشيات الغازية المتربصة بالجميع، ولذلك لم تكتفي قيادات شرعية رفيعة، مؤخرا، بالاستمرار في التدليس والكذب ورفع التقارير المدسوسة يوميا ضد القائد اللواء الركن فضل حسن العمري، قائد المنطقة العسكرية الرابعة إلى الرئيس، بوصفه خائنا ارتكب كل جرائم التمرد والانقلاب عليها، للقائه بقيادة الانتقالي الشريك الرسمي للشرعية وفق اتفاق الرياض، وذلك بهدف إقناع الرئيس بارتكاب حماقة إزاحته من قيادة المنطقة التي صار التمسك بقيادتها في ظل وضعها الحالي نوعا من الانتحار لأي قائد عسكري يفكر بمغنم أو مكسب، بل وصل بها الأمر إلى الضغط على قيادة التحالف نفسه، للضغط على القائد نفسه وبشكل مباشر، بعدم التواصل أو تكرار أي لقاء آخر مع قادة الانتقالي، ما لم يكن اللقاء مسبوقا بإذن وتنسيق مسبق مع قيادته بعدن، متجاهلين أولوياتهم الوطنية والأخلاقية والإنسانية تجاه دعم وتمويل الجبهات الجنوبية المشتعلة مع الحوثيين ومرتبات ابطالها المرابطين في ثغورهم بعزائمهم الوطنية التي لا تلين وحبهم لطهر ترابهم الوطني وإيمانهم بعدالة القضية التي يدافعون ويضحون من أجلها وغير مبالين أيضا بأنهم يحفرون لقبورهم ويؤسسون لهزيمتهم النهائية المنكرة جنوبا وشمالا هذه المرة، بهكذا تفكير انتقامي عقيم وتوجه انتحاري كارثي، كون اللواء العمري بكل بساطة آخر ما تبقى لدى شرعية المنفى جنوباً وأصدق من يمكن للرئيس هادي الاعتماد عليه في تنفيذ أي مهام وطنية جنوبا، وآخر من يمكنه إطفاء حرائق حكومته الفاشلة وسياساتها العقابية الحمقاء تارة والاستعدائية البلاء، تجاه الجنوب، تارة أخرى. ونظرا لتجاهل تلك القيادات الشرعية المناطقية المصحوبة بدوافع سياسية وعصبوية بأهمية الدور الذي يضطلع به اللواء العمري نيابة عنها ولستر فشلها وردم هوة الكره والاستعداء الجنوبي الذي تصنعه لنفسها يوميا في الشارع الجنوبي بتخليها عن مسؤوليتها واجباتها، وعدم استشعارها بما يقدمه كل يوم لتعزيز جبهات الضالع والصبيحة وثره وكرش وغيرها ويحشد لها التعزيز والدعم والروتي والفاصوليا والماء والرصاص وغير ذلك من وقود استمرار اشتعال ديناميكية الجبهات، حسب ما هو متاح أمامه، مقارنة بحجم الحصار الشرعي والحرب الشعواء التي يتعرض لها ومنطقته العسكرية، بعد أن أوقف التحالف دعمه وتعزيزه للجبهات الجنوبية منذ مغادرة القوات الإماراتية لعدن واستبدالها بقوات العتيبي السعودية الممتنعة عن الدعم حتى الساعة لحاجة في نفس الشرعية التي تغض الطرف على أن فقدانها العلاقة مع القائد العمري، تكون قد أنهت تماما أي تواجد لها أو اعتراف عسكري جنوبي بها وبرئيسها الشرعي.

قبل أيام تشرفت بدعوة هي الأولى لزيارة القائد اللواء فضل حسن بمنزله بإنماء على شرف صلح قبلي يقوده بمعية وفد قبلي وعسكري صبيحي رفيع ولفت انتباهي غياب أي صور أو حضور سياسي في منزله باستثناء صورة الرئيس هادي، فسألته بفضولي الصحفي عن السبب، وهل للأمر علاقة بتمسك الرئيس به رغم كل التقارير التي ترفع إليه يوميا ضده من قيادات رفيعة بالشرعية تعتبره خائنا وانقلابيا منحازا للانتقالي. فابتسم بهدوئه القيادي المعتاد وقال لي بكل صراحة ووضوح: «بصراحة نحن مع شرعية فخامة الرئيس هادي باعتباره الرئيس الشرعي المعترف به دوليا ولا نعترف برئيس سواه أو يمكننا تنفيذ أي توجيهات تخالف توجيهاته، ولذلك حرصنا على الوقوف في الوسط طوال الأحداث السابقة التي شهدتها عدن، وعملنا جاهدين لوقف نزيف الدم وتوحيد الجهود نحو العدو الجامع ولم نقبل بإقحام الجيش في معارك جانبية وإشغاله عن معركته الوطنية الأهم في مواجهة الانقلابيين المتربصين بالجميع».

قبل أن أودع سعادته، سألته عن أي خدمة إعلامية يودها أو رسالة إعلامية يتمنى إيصالها عبر إمكانياتي الإعلامية المتواضعة، فقالها بمرارة وتوجع: «نعم؛ أخبروهم أن جبهاتنا المشتعلة لن تتوقف ما بقيت فينا روح وعروق تنبض، ومهما حاول الجميع عبثا إحباط معنوياتنا أو إضعاف خطوط نارنا ووقف الدعم والتمويل والتعزيز والتغذية لجبهاتنا، ومهما تنكروا لمسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية تجاه قواتنا، لأن إرادتنا أقوى وقضيتنا أكبر وإرادتنا الوطنية لا تقهر أو تستكين، ونحن لانقبل بالابتزاز أو التراجع والتهرب من مسؤوليتنا في هذه المرحلة الحساسة تجاه أرضنا ومكاسبنا».

ولذلك يبقى السؤال الملح: لماذا تصر الشرعية على إفقاد الرئيس آخر قائد